جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملتقى دولي حول:

ما بعد البترول: التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الأورومتوسطية

استمارة المشاركة

الإسم واللقب	د. بن دبيش نعيمة	د. بوطلاعة محمد	د.بن حراث حياة
الدرجة العلمية	دكتوراه تجارة دولية ولوجستيك	دكتوراه مالية ومحاسبة	شهادة التأهيل الجامعي
الدرجة المهنية	أستاذة مؤقتة	مدير المعهد، أستاذ مساعد	أستاذة محاضرة أ
الكلية	ع إ ت ع ت	ع إ ت ع ت	ع إ ت ع ت
الجامعة	جامعة مستغانم	المركز الجامعي –ميلة	جامعة مستغانم
رقم الهاتف	**07.75.75.03.63**	**06.71.00.92.93**	**06.76.29.11.14**
البريدالإلكتروني	bichouqnet@hotmail.com	mohstrategie@gmail.com	benharrathay@yahoo.fr
محور المداخلة: **المحور الرابع**: الاختيارات الممكنة للسياسات الاقتصادية للدول الأورومتوسطية لما بعد البترول **عنوان المداخلة:** الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي في ظل تداعيات أزمة النفط			

مداخلة تحت عنوان

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي في ظل تداعيات أزمة النفط

الملخص:

تتناول الدراسة تحليل تأثير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي بامتياز حيث سنة 2017 شكلت صادرات المحروقات 96% من مجموع الصادرات، وإيراداتها 43.16% من إيرادات الميزانية، وهذا الاعتماد المفرط يجعل البلاد عرضة لخطر الصدمات في سوق النفط، مما ينعكس سلبا على مداخيل البلاد ويفجر عدة مشاكل تعطل حركية الاقتصاد الوطني. ولتفادي ما سبق توجهت سياسة الحكومة الجزائرية نحو انتهاج تنويع الاقتصاد بهدف الابتعاد عن التبعية المزمنة للعائدات النفطية، ومن خلال هذه الدراسة سنسلط الضوء على الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية تحقق التنويع الاقتصادي.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه لكي يتحقق التنويع نكون بذلك ملزمين على التنويع بجميع القطاعات الاقتصادية بدون استثناء حتى نضمن بذلك مداخيل مستمرة والتي لا ترتبط بقطاع واحد، لنتفادى أو لنقلل من حدة الأزمات في حال انهيار قطاع معين.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، التنويع الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر.

Résumé:

L'étude a porté l'analyse de l'impact des prix du pétrole sur l'économie algérienne qui est une économie rentière par excellence où les hydrocarbures ont représenté 96% des exportations totales en 2017, et ses revenus ont représenté 43,16% des recettes budgétaires, cette dépendance excessive rend le pays vulnérable aux chocs sur le marché du pétrole, ce qui reflète négativement sur les revenus du pays et explose plusieurs problèmes qui perturbent la dynamique de l'économie nationale. Pour éviter ce qui a déjà dirigé le gouvernement algérien à poursuivre une politique de diversification économique pour éviter la dépendance chronique des revenus pétroliers, et à travers cette étude, nous allons faire la lumière sur le rôle joué par l'investissement direct étranger pour réaliser la diversification économique.

L'étude a révélé que, dans le but de diversification, nous sommes obligés de diversifier tout les secteurs économiques, sans exception, pour éviter ou réduire l'impact négatif des crises en cas de l'effondrement d'un secteur particulier.

Mots-clés: prix du pétrole, diversification économique, investissement direct étrange.

مقدمة:

لطالما عانت الكثير من الدول الغنية بالموارد الطبيعية من لعنة الموارد التي صارت لها نقمة أكثر منها نعمة خاصة في ظل تقلب أسعارها، وتأرجح الطلب عليها في الأسواق الدولية فمثلا يؤدي تقلب أسعار النفط يتسبب في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى دخول البلد في حالة من الركود الاقتصادي كما قد يؤدي إلى وقوع البلد في أزمة اقتصادية.

والمتتبع للمسار الاقتصادي للجزائر يلاحظ أن ميزانية الجزائر ترتبط ارتباطا كبيرا بأسعار الذهب الأسود في الأسواق العالمية، فقد راهنت الجزائر على هذا المورد رغم ما نتج عنه من صدمات سلبية خلال الانخفاض في الأسعار الذي كان يعرفه. ولعل أزمة المديونية التي عاشتها الجزائر في الثمانينات والتسعينات نتيجة ذلك الانخفاض تعكس مدى هشاشة هذا المورد كمصدر وحيد لتمويل ميزانية البلاد.

وعليه أمام هذا الوضع وعدة أوضاع أخرى وقصد التقليل من المداخيل الريعية غير المستقرة وغير المضمونة على المديين المتوسط والبعيد حاولت الجزائر على غرار باقي الدول النفطية تنويع اقتصادها وإعطاء أهمية كبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوفير المناخ المناسب لجذبها، باعتباره من المصادر الفعالة لتنويع الاقتصاد والخالقة للقيمة.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو أثر التغيرات المستمرة في أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري؟ وكيف تساهم إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنويع الاقتصادي لما بعد البترول؟

وعليه تندرج **فرضية الدراسة** في:

- يساهم التنويع الاقتصادي في التصدي الى تقلبات أسعار النفط؛
- يمكن تحقيق تنويع اقتصادي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

هدف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- دراسة وتحليل تأثير تغيرات وتقلبات أسعار النفط على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 2004-2017؛
- دراسة إمكانية تحقيق تنويع اقتصادي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولمعالجة هذا الموضوع والإحاطة بجوانبه، ارتأينا تقسيمه كما يلي:

المحور الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

المحور الثاني: التنويع الاقتصادي في الجزائر

المحور الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

المحور الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

يمثل قطاع البترول القلب النابض للاقتصاد الجزائري والقطاع الاستراتيجي لها، حيث تولي الحكومات أهمية خاصة له وهذا منذ السنوات الأولى للاستقلال حيث يتم الاعتماد عليه في دفع عجلة التنمية باعتبار العائدات النفطية الممول الرئيسي لمختلف المشاريع التنموية،كما أن القطاع النفطي يساهم بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي؛ غير أن الملاحظ هو أن العائدات النفطية تخضع لعدة تقلبات نتيجة الظروف التي تحكم السوق العالمية للنفط، وهو ما جعل الموارد النفطية في الجزائر تتأثر بتذبذب أسعار برميل النفط. وفيما يلي سنتطرق إلى تأثير تغيرات أسعار البترول على التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري.

1- أثر تقلبات أسعار البترول على التجارة الخارجية: [i]

لعبت أسعار البترول دورا كبيرا في توفير العملات الصعبة للدولة، والتي سمحت لها بتمويل احتياجاتها من العالم الخارجي، ولذلك سيتم تحليل أثر التغيرات الحاصلة في أسعار البترول على حصيلة الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري للجزائر.

1- 1- أثر تقلبات أسعار البترول على الصادرات: من خلال الجدول الوارد أدناه سيتم عرض بيانات إجمالي الصادرات وصادرات المحروقات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2004- 2017):

الجدول رقم (01): علاقة أسعار البترول بالصادرات في الجزائر (2004- 2017)

السنوات	أسعار البترول (دولار)	صادرات المحروقات (مليار دولار)	مجموع الصادرات (مليار دولار)	صادرات المحروقات %
2004	38.7	31.55	32.22	97.9
2005	54.6	45.58	46.33	98.3
2006	65.7	53.61	54.74	97.9
2007	74.8	59.61	60.59	98.4
2008	99.9	77.19	78.59	98.2
2009	62.2	44.41	45.18	98.3
2010	80.2	56.12	57.09	98.3
2011	112.9	71.66	72.88	98.3
2012	111	70.58	71.73	98.4
2013	108.9	63.81	64.86	98.4
2014	100.2	58.36	60.12	97.1
2015	53	33.08	34.56	95.7
2016	45	27.91	29.31	95.2
2017	53.9	31.6	32.9	96.0

المصدر: – التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2008، 2010، 2015.

- **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017**، بنك الجزائر، فيفري 2018.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات من المحروقات خلال الفترة (2004- 2017) تمثل الحصة الأكبر بمتوسط 97.6%، إلا أن الصادرات غير النفطية لم تساهم بنسبة كبيرة في إجمالي الصادرات رغم انتقالها من 670 مليون دولار سنة 2004 إلى 1.4 مليار دولار سنة 2016، وهي مساهمة ضعيفة مقارنة مع إمكانيات الجزائر وهذا ما يفسر جهود الدولة في محاولة تحقيق التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، إلا أن حجم هذه القيم تبقى بعيدة عن آمال السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي رسمته، أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمها عرفت تزايدا طول الفترة المدروسة، مترافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية والمتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في أسعار البترول خلال هذه الفترة، فلقد سجلت أرقام قياسية حيث انتقلت حصيلة الصادرات الإجمالية من 32.22 مليار دولار سنة 2004 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008 بسبب ارتفاع متوسط أسعار النفط الجزائري (صحاري بلند) من 38.7 دولار إلى 99.9 دولار سنة 2008، وفي 2009 كان هناك تهاوي كبير لأسعار النفط كمخلفات للأزمة المالية مما أثر على العائدات الكلية، ورغم أن أعلى متوسط لسعر البترول سجل في 2011 (112.9 دولار)، إلا أن الصادرات لم تصل إلى القيمة المسجلة في سنة 2008 والسبب نقص الكميات المصدرة من البترول بسبب تراجع بعض الآبار والتزام الجزائر بحصتها في الأوبك. في حين عرفت سنتي 2015 و2016 وبسبب انخفاض سعر برميل النفط إلى أكثر من النصف (45 دولار) ، تراجعا ملحوظا في الحصيلة الإجمالية للصادرات، لتعود إلى الارتفاع من جديد سنة 2017 بسبب ارتفاع سعر البرميل إلى 53.9 دولار.

الخاتمة:

لقد توصلنا من خلال دراستنا إلى النتائج التالية:

- يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز ويفتقر إلى التنوع، حيث أن قطاع المحروقات يعتبر أساس للاقتصاد الجزائري، فإيرادات النفط ساهمت ب 20% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015، وهذا القطاع يشكل 95.7% من مجموع الصادرات، و46.5% من إيرادات ميزانية الدولة، هذا ما يجعل الاقتصادي الجزائري عرضة للتقلبات السلبية في أسعار هذا المورد الطبيعي، وذلك يمنع من تحقيق نمو على المدى الطويل.
- أظهرت الجزائر نيتها في تحقيق تنويع اقتصادي لما له من أهمية في ظل الظروف الراهنة، وهذا ما يظهر من خلال تطور مؤشر هرفندل-هيرشمان والقيام بإصلاحات في القطاعات الأخرى منذ بداية التسعينات، لكن بالرغم من ذلك لم تتوصل هذه الإصلاحات إلى النتائج المرجوة، ويبقى تحدي التنمية الرئيسي في البلاد هو تحقيق التنويع الاقتصادي، هذا ما يتطلب رؤية واضحة وصياغة علمية، وذلك من خلال تسطير إستراتيجيات جديدة علمية وعملية.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل أشكال تدفقات رأس المال الأجنبي، وذلك بالنظر إلى دوره الفعال والأساسي في خلق القيمة وتنويع القاعدة الاقتصادية للتقليص من حدة تقلبات أسعار البترول، إلا أن نسبته في الجزائر جد ضئيلة فهي لا تتعدي 1% من مجموع المشاريع الاستثمارية المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016 ورغم ذلك فهو يشكل 17% من رأس المال الإجمالي، ويوفر 10% من مناصب الشغل الإجمالية.
- أهم مستثمرين في الجزائر هم أعضاء في الإتحاد الأوربي فهم يمثلوا 50.3% من مجموع المستثمرين الأجانب في الجزائر.

التوصيات:

وانطلاقا من النتائج السابقة وبهدف تنويع الاقتصاد الجزائري والخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، يجب على الحكومة الجزائرية أن تقوم ببذل المزيد من الجهود من أجل تجاوز عقبات مناخ الاستثمار التي سبق الإشارة إليها، ومن تم جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال ما يلي:

- إعداد إستراتيجية ترويجية للاستثمار من خلال إنشاء وكالة تكون مهمتها الأساسية القيام بالترويج للاستثمار بحيث تختار الوكالة الأسلوب الأنسب للترويج وهي أساليب كثير نذكر منها: إعداد إعلانات تركز فيها الوكالة على جذب المستثمر الأجنبي وتشجيعه على اتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر، خاصة إذا كان لهذا الاستثمار منفعة على قطاع اقتصادي معين- الترويج للاستثمار عن طريق التمثيل الخارجي الذي يكون في شكل مكاتب تابعة للوكالة أو توكيل ممثلين للوكالة كالقنصليات... الخ
- الحد من الفساد والتعاملات بالرشوة والذي يمر حتما عبر حوكمة الإدارة (عامة، محلية)، وذلك باعتماد المساءلة وتبني الشفافية وإقرار المشاركة في صناعة القوانين والقرارات الاقتصادية، إضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية في جميع الميادين الاستثمارية، وتكثيف الجانب الرقابي لتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية.
- تغيير دهنيات وسلوكات الفاعلين على مستوى مركز اتخاذ القرار ومواقع التنفيذ وإقتناعهم بأن الاستثمار الأجنبي ليس احتكار وإنما هو أداة لتنويع الاقتصاد وخلق فرص العمل.
- تطوير وتنمية الموارد البشرية: حيث يشكل تكوين وتأهيل الرأسمال البشري أحد الاستراتيجيات لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوطنها، وفي هذا الإطار وجب على الدولة الجزائرية الاهتمام بهذا العنصر البشري عن طريق العمل على تطوير السياسات التعليمية والتكوينية، بالإضافة إلى رفع وزيادة الأموال المخصصة للبحث والتطوير والموجهة للجامعات ومراكز البحوث والتركيز على تنمية القدرات البحثية والإبداعية.
- العمل على تدعيم القطاع المالي والمصرفي من خلال تطبيق كفء لقواعد الرقابة المالية وإيجاد الإطار التنظيمي السليم لعمليات وسياسات البنوك، وتطوير الجهاز المصرفي من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات المتجددة.
- كما يمكن أيضا التأكيد على بعض الإجراءات التي تشجع وتحقق هذا الاستقطاب لاسيما إلغاء قاعدة الاستثمار الأجنبي في الجزائر 51/49 %، والتي تمنح الأغلبية للشريك الوطني، والتي نفرت العديد من المستثمرين وخاصة في القطاعات التي تخدم التنمية مثل القطاع الفلاحي.

وفي الأخير يمكن القول بأنه لكي يتحقق التنويع نكون بذلك ملزمين على التنويع بجميع القطاعات الاقتصادية بدون استثناء حتى نضمن بذلك مداخيل مستمرة والتي لا ترتبط بقطاع واحد، لنتفادى أو لنقلل من حدة الأزمات في حال انهيار قطاع معين.

الهوامش:

[1] **التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، بنك الجزائر، 2008، 2010، 2015.

[1] مجيد بن أحمد المعلا، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات (1995– 2000)**، منشورات وزارة التخطيط لدولة الإمارات، ص 13.

[1] UNNITED NATIONS – NATIONS. UNIES, **UNFCCC Workshop on Economic Diversification Framework Convention on climate change – secretariat**, Teheran, Islamic Republic of Iran, 18- 19 October 2003, p 6.

[1] ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2014، ص ص 1

[1] محمد نصر حميداتو، بقاص الصافية، **التنويع الاقتصادي في الجزائر**، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، العدد 2، أفريل 2017، ص 77.

[1] تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط "حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج"**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 12.

[1] بالعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، **إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص 331.

[1] بالعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، نفس المرجع السابق، ص 332.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الرابط: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395 ، اطلع عليه يوم: 2018/03/25.

[1] **مناخ الاستثمار في الدول العربية "مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2017، ص 16.

[1] رفيقة حروش، **نحو إستراتيجية جديدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، العدد 22، ديسمبر 2013، ص ص 109، 110.

[1] عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر –باتنة، 2008/2007، ص 176.

---

[i] **التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، بنك الجزائر، 2008، 2010، 2015.